ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Iraqi-Kuwaiti crisis in 1990 and regional and international positions on it

Dr. Nazhan Hammoud Nassif

College of Arts/Tikrit University

* *Corresponding author: E-mail* : nzhan3421@GmaiL.com

***Keywords*:**
The Communist Party
the Kurds
the Parti
Makram Talabani
the secret documents

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	4 Jan 2018
Received in revised form	17 Aug 2018
Accepted	25 Nov 2018
Final Proofreading	28 Nov 2023
Available online	30 Nov 2023

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The political relations between Iraq and Kuwait were often cautious, threats and contradictions, until the deterioration of relations reached a high level of military escalation ended with Iraq's invasion of Kuwait on 2 August 1990. Hence, the external intervention from its beginning to achieve desired goals represented fragmentation in Arab national security The failure of diplomatic means to deal with this crisis, from the beginning of its actions in situations of threats to international peace and security, the use of armed force to resolve this issue and the removal of Iraq from Kuwait, and the subsequent political and military events ended with the occupation of Iraq by the United States For American.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.11.2.2023.07

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الأزمة العراقية الكويتية عام ١٩٩٠ والمواقف الإقليمية والدولية منها

د. نزهان حمود نصيف/ كلية الآداب/ جامعة تكريت

الخلاصة:

كانت العلاقات السياسية بين العراق والكويت يشوبها الحذر والتهديدات والتناقضات في أغلب الأحيان, حتى وصل تدهور العلاقات إلى درجة عالية من التصعيد العسكري انتهت باجتياح العراق للكويت في ٢ أب ١٩٩٠، ومن ثم جاء التدخل الخارجي منذ بدايتها لتحقيق غايات منشودة مثلت حالات تشظي في الأمن القومي العربي وفشل الوسائل الدبلوماسية في معالجة هذه الأزمة، منذ بدايتها ما يتخذ من إجراءات في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين, واستعمال القوة المسلحة لحل هذه القضية وإخراج العراق من الكويت, وما تلاها من أحداث سياسية وعسكرية انتهت باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: العراق، الكويت ، التصعيد العسكري ، التدخل الخارجي ، الوسائل الدبلوماسيه

المقدمة

أدت الجغرافية السياسية والمصالح الدولية دوراً مميزاً في تحديد طبيعة العلاقات السياسية بين العراق والكويت بحكم الجوار بينهما, وإذا كانت العلاقات حتمية فأن العلاقات العراقية- الكويتية قد شهدت خصوصية في جميع المجالات, إذ كانت مشوبة بالحذر والتهديدات والتناقضات في أغلب الأحيان, حتى وصل تدهور العلاقات إلى درجة عالية من التصعيد العسكري انتهت باجتياح العراق للكويت في ٢ أب ١٩٩٠, وأصبح الأمر لا يتعلق بمشكلة حدودية وإنما أزمة دولية بعد تعددت أطرافها مما أدى إلى تدويلها لتدخل القضية إلى أوراق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي عمل منذ بداية الأزمة على اتخاذ عدد من الإجراءات في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين, واستعمال القوة المسلحة لحل هذه القضية وإخراج العراق من الكويت, وما تلاها من أحداث سياسية وعسكرية انتهت باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠٣.

كان لهذه الأزمة نتائج خطيرة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية والتي مثلت حالات تشظي في الأمن القومي العربي وفشل الوسائل الدبلوماسية في معالجة هذه الأزمة التي كانت نابعة من تراكمات تاريخية أسهمت في إذكاء الخلافات بين البلدين الشقيقين وزاد من حدتها التدخل الخارجي منذ بدايتها لتحقيق غايات منشودة كانت من أهمها السيطرة على المنطقة التي تعدَّ من المناطق الجيوستراتيجية والاقتصادية المهمة.

أولاً: التطورات التاريخية للعلاقات بين البلدين

عندما كانت الدولة العباسية وعاصمتها بغداد حاضرة العالم وقبلته طوال خمسة قرون (٧٥٠-١٢٥٨م) تتحكم بالمعمورة من المغرب إلى الصين؛ لم يكن في الخليج العربي والمناطق المحيطة به أية علامات لحدود سياسية مصطنعة بل كانت جميعها تتبع لحكم الخليفة العباسي ولم تكن الكويت بحدودها السياسية الحالية موجودة مقارنة بالمركز العراقي (بغداد والبصرة والموصل)[١]. (١) (مشرف وسمي محمد, ١٩٨٤, ص٥٧)

تناوب على حكم المنطقة بعد عام ١٢٥٨م وبسقوط الدولة العباسية موجات استعمارية أجنبية متعددة من الهولنديين والإسبانيين والبرتغاليين, حتى تمكن السلطان العثماني سليمان القانوني من إرغام البرتغاليين على الانسحاب عام ١٥٥٥ من (البحرين وقطر) وفرض سيطرته على المنطقة, وفي تلك الأثناء ظهر آل صباح الذين نزحوا من مكان يسمى (الهدار), الواقع في منطقة (الأفلاج) التي تقع في الجنوب الغربي من العارض بنجد, ونزلوا (الزبارة) من قطر, وبعد إجبارهم على الخروج منها نزحوا إلى العقبة, لكن الإدارة العثمانية أرغمتهم على الخروج منها, فاستوطنوا الكويت واستولوا على الميناء الصغير المسمى بالاسم نفسه وأقاموا إمارة لهم عام ١٧٦٣ وأعلنوا ولائهم للباب العالي العثماني[٢].(مشرف وسمي محمد، المصدر السابق، ص٥٧).

جاء الاهتمام البريطاني بمنطقة الخليج العربي في عام ١٧٦١ بعد حرب السبعين التي تنازلت فيها فرنسا عن مستعمراتها لصالح بريطانيا, في عام ١٨٧٠ صدر قرار (فرمان) عثماني بجعل الكويت قضاءً تابعاً للواء البصرة وعين شيخ الكويت قائم مقاماً عليها, ونتيجة لضعف الإدارة العثمانية أستولى أل الصباح على السلطة، وللمحافظة على إمارتهم عقدوا اتفاقية حماية سرية مع الجانب البريطاني في ٢٣ كانون الأول ١٨٩٩, وبموجبه ضمنت بريطانيا سيطرتها على المنطقة الحيوية واشترطت الا يتنازل أو يتصرف شيخ الكويت عن أي جزء من أرضه إلاَّ بموافقة الحكومة البريطانية مقابل حمايته ودعمه مالياً وعسكرياً[٣].(حبيب الرحمن, ١٩٩٩, ص٢٧)

جددت اتفاقية الحماية في عام ١٩٠٣ وبعد اكتشاف النفط في المنطقة ازدادت أهميتها الاقتصادية فضلاً عن الأهمية الجغرافية فتكالبت عليها الدول الاستعمارية, لذلك قامت بريطانيا بإجراء مفاوضات مع الدولة العثمانية التي انتهت بعقد معاهدة لندن في ٢٩ تموز ١٩١٣ التي جعلت الكويت قضاءً تابعاً للدولة العثمانية إلا أنه يتمتع باستقلال ذاتي, وتم ترسيم حدود الكويت بنصف دائرة الأقصى في الشمال جنوب أم قصر العراقية حتى جزيرة بوبيان من دون أن تشملها, إلا أن قيام الحرب العالمية الاولى حال دون توقيع الاتفاقية لتعلن بريطانيا عن انفصال كويت عن الدولة العثمانية وإعلانها إمارة في تشرين الثاني ١٩١٤[٤].(عزيز جبر شيال, كلية العلوم السياسية, ص٢٧)

تنازلت الدولة العثمانية عن اقاليمها غير التركية أو التي خارج حدودها ومن ضمنها الكويت في معاهدة سيفر ١٩٢٠ وبموجب المادة (١٣٢) وقد أكدت على ذلك في المادة (١٦) من معاهدة لوزان ١٩٣٢, بموجب اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ ومؤتمر سان ريمو ١٩٢٠، فقد وقع العراق تحت سلطة الانتداب البريطاني, التي توجت فيصل الأول ملكاً على العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ بعد فشل مشروع الدولة العربية الكبرى ومراسلات حسين_ مكماهون, ولتنظيم شؤونها عقدت معاهدة مع العراق في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢, وفي مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ سويت الحدود بين العراق والكويت مع نجد التي رسمها السير بيرسي كوكس وعندها سعى شيخ الكويت إلى رسم الحدود مع العراق مستنداً على الاتفاقية البريطانية – العثمانية ١٩١٣ المذكورة[٥].(محمد بركات, ٢٠٠٥, ص١٣٧.)

وبعد عقد المعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٣٠ التي ضمنت بموجبها بريطانيا سيطرتها على العراق لمدة ٢٥ عاماً تعهدت بموجبها السعي لانضمام العراق إلى عصبة الأمم, وعندها قدم رئيس الوزراء نوري السعيد طلباً للانضمام إلى عصبة الأمم والتي كان من شروطها تقديم رسم مفصل لحدوده مع الدول المجاورة لذلك أرسل نوري السعيد رسالة في ٢١ تموز ١٩٣٢ إلى المندوب السامي للحصول على موافقة الكويت لرسم الحدود بين البلدين التي عدَّت فيما بعد وثيقةً رسميةً لترسيم الحدود ووافقت الكويت على تلك الرسالة في ١٠ اب ١٩٣٢ ليدخل العراق العصبة ويظهر دولةً مستقلةً في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢[٦](.محسن محمد العربي, ٢٠٠٥, ص٤١٤.)

وبعد اعتلاء الملك غازي العرش (١٩٣٣_ ١٩٣٩) أكد على أحقية العراق بأرض الكويت من خلال إذاعة قصر الزهور, وكان التركيز في تلك المدة يتجسد في الحصول على إطلالة مناسبة على الخليج, وقد جرت في شباط ١٩٣٨ محادثات بين السفير البريطاني ووزير الخارجية العراقي آنذاك توفيق السويدي, أعترف خلالها السفير بأن الكويت كانت قضاءً تابعاً للبصرة إلا أن معاهدة لوزان المبرمة عام ١٩٢٣ التي تنازلت بموجبها تركيا عن الأقاليم التي تقع خارج حدودها جعلها تقف بالضد من المطالب العراقية[٧].(مارثا دوكس, ١٩٨٣, ص٢٩)

اقترح العراق في أيلول ١٩٣٨ إيجاد اتحاد كمركي بين البلدين على أن تتنازل الكويت عن المنطقة الشمالية من دائرة عرض (٥.٢٩) شمالاً إلا أن بريطانيا رفضت ذلك العرض وفي ١٨ كانون الأول ١٩٥٠ وجهت السفارة البريطانية في بغداد نيابة عن الكويت مذكرة إلى الخارجية العراقية داعيةً إياها إجراء الترتيبات اللازمة لترسيم الحدود بين العراق والكويت, طبقاً للرسائل المتبادلة بين الجانبين عام ١٩٣٢, بحيث تكون نقطة الحدود الواقعة جنوب صفوان تقع على بعد ١ كم جنوب مركز الكمارك العراقي, وقد وافقت الكويت على هذا العرض إلا أن العراق اشترط الموافقة على تأجيره جزيرة وربة وقدم هذا العرض في مذكرة وجهت إلى السفارة البريطانية في ٢٦ أيار ١٩٥٢ إلا أن الحكومة البريطانية رفضت ذلك, وفي أثناء عامي ١٩٥٤_١٩٥٦ عادت مسألة تأجير جزيرة وربة إلى صدر المباحثات العراقية الكويتية عندما ربط العراق تجهيز الكويت بالماء العذب بتأجير الجزيرة, ولكنه لم يتوصل إلى اتفاق بهذا الشأن مع الجانب الكويتي[٨].(سرحان غلام حسين, العدد ١٧, ص٧٩)

عرض رئيس وزراء العراق نوري السعيد آنذاك في ١٤ شباط ١٩٥٨ وبعد تشكيل الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن فكرة انضمام الكويت للاتحاد وأجرى اتصالات مع المملكة العربية السعودية لتأييد الفكرة, ووافقت عليها وأجرى اتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية أبدت موافقتها أيضاً, وكان هدف نوري السعيد من ذلك تحقيق أمرين الأول تقديره لأهمية انضمام الكويت وشيوخها الذين لا يرتبطون بصلة إلى الأسرة الهاشمية مما يجعل من فكرة الاتحاد أكثر تقبلاً في المنطقة العربية, أما الأمر الثاني أن تتحمل الكويت عبء الأردن إذا ما أضيفت عائدات نفط الكويت إلى العراق, وقد أخبر السفير البريطاني في بغداد بموافقة بريطانيا المبدئية على فكرة انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي على أن تدرس التفاصيل في لندن إلا أن قيام ثورة ١٩٥٨ حالت من دون تحقيق ذلك[٩].(محسن محمد العربي, المصدر السابق, ص٤٢٠.)

يتضح مما سبق إن الموقف العراقي الرسمي في تلك المدة تأرجح بين أتجاه يرى أهمية ترسيم الحدود وآخر يدعو إلى ضم الكويت بالقوة وثالث دعا إلى العمل على تحقيق حالة من التعاون من خلال الاتحاد الهاشمي قد تفضي إلى وحدة اندماجية في المستقبل وكان عراب هذا الاتجاه نوري السعيد خاصة في أواخر العهد الملكي.

الغت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ اتفاقية الحماية البريطانية الموقعة عام ١٨٩٩ ومنحت الكويت استقلالها مع استعداد بريطانيا بتقديم المساعدة للكويت متى ما طلب منها ذلك. وعلى أثر ذلك بعث رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم ببرقية إلى أمير الكويت عبدالله السالم الصباح صيغت وكأنها برقية تهنئة إلا أنها تضمنت نقاط عدة منها[١٠](:سرحان غلام, المصدر السابق, ص٨١)

١- يرحب العراق بإلغاء معاهدة ١٨٩٩ بوصفها معاهدة غير شرعية لأنها عقدت من دون علم الدولة العثمانية.

٢- إن الذي عقد هذه الاتفاقية كان قائم مقاماً للكويت التابع لولاية البصرة.

٣- لم تشر البرقية إلى استقلال الكويت.

وتفجرت الأزمة في ٢٥ حزيران ١٩٦١ بإعلان عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء لا يتجزء من العراق وأن الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت وإنه سوف يصدر مرسوماً بتعيين أمير الكويت قائم مقاماً تابعاً للبصرة, عندها سارعت بريطانيا بإرسال أسطولها إلى الكويت بموجب اتفاقية الاستقلال ١٩٦١، وفي ٢ تموز ١٩٦١ قدم الكويت شكوى ضد العراق إلى مجلس الأمن، وقدم العراق شكوى مماثلة, واعترض المندوب العراقي بوصف الكويت ليست دولة مستقلة, وأعاد تأكيد حجج العراق في عائديه الكويت التي تنحصر في الجانب التاريخي والقانوني, فالكويت كانت تابعة لولاية وتحت السيادة العثمانية ولم يستطع مجلس الأمن اتخاذ قرار بسبب الفيتو السوفيتي وفي ١٥ تموز ١٩٦١ تم تشكيل قوة طوارئ عربية من (سوريا ومصر وتونس والسودان) بقرار جامعة الدول العربية لتحل محل القوات البريطانية[١١].(ظافر محمد العجمي, ٢٠٠٦, ص٢٩٦.)

وبعد تولي عبد السلام عارف السلطة عام ١٩٦٣ اعترف العراق باستقلال الكويت وحدودها المفصلة في رسالة بعثها رئيس وزراء العراق وتحسنت العلاقات السياسية بين البلدين من خلال إقامة علاقات دبلوماسية وفي ٤ حزيران ١٩٦٦ تم الاتفاق خلال الزيارة التي قام بها أمير الكويت إلى بغداد على تشكيل لجنة لتحديد الحدود بين البلدين[١٢].(المصدر نفسه.)

وبدأ العراق في بداية السبعينات بإجراء مفاوضات مع الكويت بشأن جزيرتي (وربه وبوبيان) اللتان تقعان في الخليج العربي وبالقرب من مدينة الفاو العراقية, ولاسيما بعد أن أخذت العلاقات العراقية الإيرانية بالتأزم بسبب الخلافات حول شط العرب, وتنامي حاجة العراق إلى تحسين الخدمات الملاحية للسفن الداخلة لميناء أم قصر إذ تتحكم الجزيرتان المذكورتان بهذا الميناء, إلا أن العلاقات ازدادت سوءاً بسبب دخول القوات العراقية إلى مركز الصامتة الحدودي وحدوث مواجهات عسكرية مسلحة وسحب اعترافه باتفاق ١٩٦٣, وأن سبب الدخول هو لصد هجوم إيراني محتمل نتيجة إلغاء شاه إيران اتفاقية عام ١٩٣٧ بشأن شط العرب, ويمكن تلخيص مقترحات العراق التي قدمها في السبعينات بشأن جزيرتي وربة وبوبيان بالآتي[١٣]:(WWW. alitthad. Com ,٢٠٠٥)

١. أما عدَّ جزيرتي وربة وبوبيان والشريط الساحلي المقابل لهما تابع للعراق وهذا ما تم اقتراحه في نيسان ١٩٧٣.
٢. تقسيم جزيرة بوبيان على قسمين شرقي وغربي بخط طولي ويكون الجزء الشرقي تابعاً للعراق والغربي للكويت وهذا ما تم اقتراحه عام١٩٧٥.
٣. تأجير نصف جزيرة بوبيان لمدة (٩٩) عاما وأن تتنازل عن سيادتها على جزيرة وربة وهذا ما تم اقتراحه في عام ١٩٧٥.

ولكن الجانب الكويتي رفض جميع هذه المقترحات, فأعلن مجلس الأمة الكويتي في تموز ١٩٧٥ إن سيادة الكويت تشمل جميع أراضيه, وفي إطار حدودها التي تقررت في الاتفاقيات الدولية والثنائية بين الكويت وجيرانها, بعد توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي أنهت الخلافات العراقية – الإيرانية ظهرت مشكلة الحدود مرة أخرى إلا أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ قد حال من دون التوصل إلى أتفاق ولاسيما أن العراق كان بحاجة ماسة للموانئ الكويتية
في العمليات العسكرية[١٤].(١)(فاطمة حسين سلومي, العدد٤١, ص٢٥٤)

على الرغم مما تتقدم فقد أخذت العلاقات العراقية الكويتية منحاً إيجابية إبان الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) لما قدمته الكويت من دعم مالي للعراق في تلك المدة خشية من امتداد النفوذ الإيراني إلى دول الخليج العربي, ولاسيما وأن العراق كان يقود تلك الحرب بالنيابة عن دول المنطقة, لكن سرعان ما تدهورت هذه العلاقة لتعود إلى سابق عهدها, لوجود أسباب عدة منها الخلافات الحدودية ومطالبة الكويت لديونها بعد انتهاء الحرب وسياستها النفطية التي أدت إلى انخفاض في قيمة النفط, وأثر ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي المنهك أساساً[١٥].
(ميثاق خير الله جلود, ٢٠٠٩, ص٩٦.)

لذا تبادل الطرفان العديد من الزيارات وتشكيل اللجان الحدودية ودخول وساطات عربية ودولية لأنهاء الازمة الحدودية إلا أنها سرعان ما تطورت الازمة وتحولت إلى متعددة الأطراف فبعد أن بدأت نزاعاً حدودياً بين بلدين عربيين تحولت إلى ازمة عربية وذلك على أثر دخول القوات العراقية في الكويت ٢ اب ١٩٩٠ الامر الذي نقل القضية من خلاف حدودي إلى قضية كيان ووجود دولة وسرعان ما تحولت إلى أزمة دولية بعد أن تعددت اطرافها مما أدى إلى تدويلها لتدخل القضية في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي عمل منذ بداية الأزمة طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين.

ثانياً: الأوضاع الإقليمية والدولية قبيل الأزمة

إن أي أزمة يمر بها بلد أو منطقة معينة هي نتاج العديد من العوامل والظروف المحلية والإقليمية والدولية السائدة وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتاريخية والدينية وغيرها, والأزمة العراقية

الكويتية ليست ببعيدة عن ذلك فهناك عدد من الظروف الإقليمية والدولية التي هيأت الظروف المناسبة للأزمة والتي حاولت بعض الدول بشكل أو بأخر انضاجها لاستغلالها في ترتيب أوضاع المنطقة في تلك المدة, ولذلك سنتطرق إلى تداعيات الحرب العراقية الإيرانية كأحد أهم الظروف الإقليمية ونهاية الحرب الباردة على الصعيد الدولي بوصفها الحدث الأبرز الذي أثر بشكل واسع على العالم والشرق الأوسط خصوصاً.

١- تداعيات الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨

تعد الحرب العراقية الإيرانية من أشرس الحروب الإقليمية التي كان لها العديد من الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليس على طرفي الحرب فحسب بل على المنطقة والعالم التي بدأت في ٤ أيلول ١٩٨٠ عندما قصفت القوات الإيرانية البلدات الحدودية العراقية وانتهت في ٨ اب ١٩٨٨ بقبول إيران وقف إطلاق النار بموجب قرارات الأمم المتحدة, وكان لها آثار كبيرة من أبرزها:-

على المستوى الاقتصادي ظهرت أزمة خانقة للعراق ومديونية كبيرة لعدد من الدول ومنها الكويت والإمارات العربية والتي انتهجت سياسة نفطية بعد نهاية الحرب ساعدت على تدهور الأوضاع العراقية[١٦].(موسى مخول, ٢٠٠٦, ص٤١٠-٤١١.)

١. وعلى المستوى العسكري أظهرت الحرب مؤسسة عسكرية عراقية ذات خبرات قتالية كبيرة وامكانيات ميدانية وصناعة حربية تفوق دول المنطقة مما أخل بالتوازن العسكري لصالح العراق.
٢. وعلى المستوى الأمني، أوجدت حالة من الهوس الأمني لدول المنطقة خوفاً من امتداد نيران هذه الحرب إلى حدودها وحولت اهتمامها من التكامل الاقتصادي إلى العسكري والتسليحي، فقامت دول الخليج بإنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ لحماية أمنها القومي[١٧].(علي الصبح, , ٢٠٠٦, ص١٦٨)
٣. التواجد الغربي الكثيف في الخليج العربي خصوصاً بعد تشكيل القيادة المركزية الأمريكية في كانون الثاني ١٩٨٣, وعقد العديد من التحالفات والاتفاقيات مع دول المنطقة والتي زادت من حالة عدم الاستقرار نتيجة للتنافس بين الدول الغربية من جهة ورفض الوجود الغربي من قبل الشعب العربي من جهة أخرى.

إن خروج العراق بإمكانيات عسكرية وسياسية وبدعم من العديد من الدول العربية جعله صاحب الدور الرائد في مد الفكر القومي العربي مما يعني أنه سيكون الطرف المضاد للمصالح الأمريكية – الصهيونية وتواجدها في المنطقة والتي استطاعت من تنمية المشاكل بين الدول العربية على الرغم من الدبلوماسية التي اتبعتها السياسة العراقية في محاولة تطويق الازمة من خلال المنظمات الإقليمية والعلاقات الأخوية بين البلدين إلا أنها لم تنجح في تسوية لخلافات.

٢- نهاية الحرب الباردة

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ولد نظام عالمي جديد أحادي القطبية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وفقاً لمصالحها والتخطيط لمستقبل العالم والشرق الأوسط بما يتناسب والمخططات (الإسرائيلية) الأمريكية, وأن أزمة الخليج الثانية ليست حدثاً اقليمياً بل حدث دولي يكشف عن كل ما هو جديد في عالم ما بعد الحرب الباردة ليس للأهمية الاقتصادية للمنطقة فقط بل لأهميتها (الجيوستراتيجية) وتأثيرها المستقبلي على العالم وأن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم كان بحاجة إلى فعل دولي غير اعتيادي يدفع الدول الكبرى ودول المنطقة إلى الانسياق أو الاندماج في فلك السياسة الأمريكية[١٨].(خالد النعيمي, , ٢٠٠٩, ص١٤١.)

كانت دوائر التخطيط الغربية تحذر من خطر مزدوج تمثل الأول في توقع تعرض العالم لأزمة طاقة كبيرة وأن الدول المصنفة لسد العجز العالمي هي العراق والسعودية والكويت والإمارات إذ بلغ احتياطي هذه الدول نحو (٨٧,٨٥) من احتياطي النفط الخام, وإن استيراد الولايات المتحدة بلغ نحو(٥٠%) من هذه الدول, والثاني في التطور العسكري العراقي وزيادة قدراته المؤثرة إقليمياً[١٩].(سيف نصرت توفيق, ٢٠١٤, ص٣٩.)

إن الاعتمادية الدولية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أهمية مصادر الطاقة النفطية في الخليج العربي وسعيها لتثبيت سيطرتها عليها ومنع أية دولة من التأثير على الامدادات النفطية أو الأسعار العالمية التي تضر بمصالحها, وفي الوقت نفسه استعملت الإدارة النفطية في توجيه الأزمة بالشكل الذي يتناسب واستراتيجيتها, فخروج العراق من الحرب العراقية الإيرانية بوضع اقتصادي سيء وبديون كبيرة جعله يعتمد على الصادرات النفطية للإسهام في تحسين أوضاعه, ولكن السياسة النفطية الكويتية والإماراتية أسهمت بإغراق السوق وانخفاض الأسعار العالمية التي سببت خسائر كبير للاقتصاد العراقي وهذه النقطة كانت أهم اسباب الأزمة[٢٠].(حافظ برجاس, ٢٠٠٠, بيروت, لبنان, ص٣٠٧.)

ثالثاً: تطور الأزمة (المواقف والنتائج)

كانت حرب الخليج نتيجة حتمية لإفرازات النظام الدولي الجديد والظروف الإقليمية التي صاحبته, وجاءت تأكيداً على الزعامة الأمريكية للعالم, ولتفرض سيطرتها على منطقة الخليج العربي بعد الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي ورفضاً لأي دور إقليمي تؤديه أية دولة لما له من تأثير على مصالحها الحيوية, لقد اجتاحت القوات العراقية الكويت في ٢ اب ١٩٩٠ وأعلنت ضم الكويت بوصفها المحافظة التاسعة عشر, وعلى أثرها بدأت تتولى قرارات مجلس الأمن ضمن الفصل السابع المطالبة بخروج العراق أهمها القرار رقم ٦٧٨[٢١]

(النص الكامل WWW.un.org\arabic\docs.scoucil\scred)

الذي خول استعمال القوة العسكرية لإخراج القوات العراقية وأثناء ذلك شكلت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً ضم ٣٤ دولة بدأ في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٠ ما سمي بـ"عاصفة الصحراء" وانتهت بإخراج القوات العراقية وأفرزت نتائج كارثية ليس على مستوى طرفي الأزمة وإنما على المنطقة العربية أجمعها وغيرت الحسابات العالمية[٢٢],(ويكيبديا الموسوعة الحرة). ولذلك سيتم الاطلاع على المواقف الدولية والإقليمية من هذه الأزمة والنتائج التي ترتبت عليها.

١- المواقف السياسية من اجتياح العراق للكويت

جاء قرار العراق باجتياح الكويت في الثاني من أب ١٩٩٠ مفاجئاً للمجتمع الدولي مما أحدث ردود فعل مختلفة تجاه الاجتياح, لم تكن مقصورة على صعيد المجتمع الدولي بل انسحبت أيضاً على الدول العربية نفسها, مما سمح للمجتمع الدولي بأغلبية أعضائه مطالبة العراق بالانسحاب من الكويت بلا قيد أو شرط وإعادة السيادة إلى هذا البلد, وأصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من القرارات الخاصة بهذا الصدد, جرى اقرارها بسرعة غير مألوفة لمثل هذه الحالات التي كانت تتطلب عملاً تنسيقياً طويلاً ومفاوضات دبلوماسية حتى تلك التي شملت فرض عقوبات اقتصادية بالغة الصرامة على العراق.

أ ـ المواقف على المستوى الدولي

شهدت معارضة الاجتياح العراقي للكويت من قبل الأسرة الدولية حالة من شبه الأجماع الدولي, كان لها دور مميز وذو تأثيرات بالغة في مسار الأزمة, التي ابتدأت بالاجتياح مروراً بحالة الحشد العسكري الكبير الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية مع قوات التحالف, وصولاً إلى الحرب ونتائجها المدمرة, بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات ذات الأهمية الخاصة, إذ تقاربت فيها وجهات نظر الدول الكبرى كل بحسب سلوكه ازاء الأزمة ومراحل تطورها، فكان قرار اجتياح العراق للكويت في ٢ أب ١٩٩٠ يعدَّ حدثاً ذو اهمية عالمية، كونه قد أحدث ردة فعل من القوى والمؤسسات والدول الاجنبية بشكل فاق كل التصورات، فقد عكست حالة الاجتياح دوراً جديداً لم يكن مألوفاً لدى الكثير من الدول منذ نهاية الحرب الباردة فأصبحت الحكومات الغربية تدعم استخدام الأمم المتحدة لقراراتها لفرض العقوبات على الدول التي تنتهك السلم والأمن الدوليين.

ووفقاً للمعطيات التي أعقبت الاجتياح العراقي للكويت، فقد برزت مواقف الأطراف المعنية بالاجتياح العراقي للكويت على المستوى الدولي من خلال الآتي:

١. الموقف العام لمجلس الامن: اصدر بطرس غالي (أمين العام للأمم المتحدة) تقريراً في منتصف التسعينات عن التطورات التي رافقت أحداث ٢ أب ١٩٩٠ إذ أشار فيه إلى أن الطابع الفريد للعمل العراقي قد منح الفرصة للأمم المتحدة لتصبح صانعة سلام ومحافظة عليه وبانيته فقد جرى إصدار قراراً من القرارات المتخذة من قبل مجلس الأمن الدولي والتي جاءت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذ كان احدها يعدَّ القاعدة الأساسية للعقوبات ضد العراق، بحيث الزم الدول

الأعضاء كافة في الامم المتحدة بمنع أي تجارة أو تعامل مالي مع العراق أو الكويت المحتلة، بما في ذلك عدم تحويل أي اموال, أو الكويت من أجل عدم تحقيق مثل هذه الأنشطة والتعاملات. صدر قرار اخر خول أتخاذ اجراءات بفرض حصار على العراق والكويت المحتلة، ودعا هذا القرار الدول الأعضاء كافة للتعاون مع الحكومة للكويت الشرعية ونشر قوات عسكرية في المنطقة واستخدام الإجراءات الضرورية بوقف سفن الشحن البحري القادمة والمغادرة لغرض تفيش حمولتها والتحقق منها بما يضمن تنفيذ أحكام القرار السابق, وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية كل إمكانياتها الدبلوماسية لضمان إصدار هذه القرارات من مجلس الأمن الدولي خاصة القرار ٦٧٨ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩١ الذي فوض الدول الأعضاء استعمال جميع الوسائل لإخراج العراق من الكويت, مالم يحدث الانسحاب قبل ١٥ كانون الثاني ١٩٩١, بحيث جمعت الولايات المتحدة قوة عسكرية مؤلفة من عدة دول عربية وأجنبية بما يضمن تطبيق بنود القرار المذكور[٢٣].(صالح خلف صالح, ٢٠١٠, ص٥٠.)

ب ـ موقف الولايات المتحدة الأمريكية

كان واضحاً أن الدور الأمريكي بات يهيمن على الأحداث منذ بدايتها بما فيها جلسات مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة مطلع أب ١٩٩٠، فسارعت لتحريك قواتها العسكرية قبل البحث عن الوجه القانوني لإخراج المواقف، بحيث أن تصرفها هذا كان منفرداً ومهيمناً، ولن تتمكن من منعه أية سلطة أخرى بحجة المحافظة على الشرعية الدولية بما لا يمكن أية قوانين دولية أو إقليمية من التأثير عليها، وقد أوضح الرئيس الأمريكي جورج بوش (١٩٨٩-١٩٩٣) الأب أن السياسة الأمريكية تجاه الاجتياح بما يلي:

١. انسحاب غير مشروط للقوات العراقية من الكويت.
٢. عودة الحكومة الشرعية إلى الكويت.
٣. ضمان سلامة السعودية وأمن الخليج ككل.
٤. الحفاظ على ارواح الرعايا الأمريكان في الخارج وضمان سلامتهم.

جاء تفرد الأسلوب الأمريكي في مواجهة الحدث لأسباب وخلفيات عديدة منها: ما يتعلق بالمصالح الأمريكية، الاقتصادية المتعلقة بالجانب النفطي والسوق الخليجية، والأمنية المتعلقة بأمن (إسرائيل) والدول الحليفة لها، والاستراتيجية المتعلقة بأمن الطاقة والنفوذ، ومنها ما يعود إلى طبيعة النظام الدولي في المرحلة التي اندلعت فيها الأزمة، وما كان يشهده النظام الدولي من تغيرات كبرى، كان في مقدمتها الانسحاب التدريجي السوفيتي من القضايا الدولية، وبروز هيمنه النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي بقيادة أمريكية منفردة[٢٤].(سيف نصرت توفيق, ا, ص٤١-٤٢.)

ج ـ موقف الاتحاد السوفيتي

أظهر الموقف الذي أتبعه الاتحاد السوفيتي في إدارة أزمة الخليج الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، بأن تلك القوة العظمى المؤثرة التي كانت للاتحاد السوفيتي أصبحت من مخلفات الماضي ولا تستطيع ان تؤثر بمفردها، ولكنها تمتلك صوتاً من ضمن الأصوات الأخرى المؤثرة بوصفها من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وقد أدت دوراً مع كل من فرنسا والمانيا والصين واليابان لإقناع الولايات المتحدة بمعالجة الأزمة بالاكتفاء بالانسحاب العراقي من الكويت قبل ١٥ كانون الثاني ١٩٩٠، وكانت ظروف القيادة السوفيتية قائمة على أساس إتباع مبدأ إعادة البناء الداخلي، إذ دفع ذلك الوضع للقيام بممارسة معالجات تستهدف تحقيق توازن المصالح وإتباع سياسة سلمية جديدة لا يتم التفريط بموقعها في النظام الدولي الجاري تشكله آنذاك، لكنها كانت تدرك أيضاً أنه من الضروري التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية [٢٥].(صالح خلف صالح, ص٥٧.)

د ـ الموقف البريطاني

إن ما يميز الموقف البريطاني من أزمة الخليج هو شدة وقوة المطالبة بالحسم العسكري، الذي جسدته عبر توظيف إمكانياتها التي تواجدت في المنطقة، فكانت من الناحية العددية هي في المرتبة الثانية بعد القوات الأمريكية، مع أتباع موقف سياسي رافض للأوضاع الجديدة المترتبة على الاجتياح العراقي للكويت، إذ كانت تدفع لإصدار قرارات أممية تضمن الإسراع في استعمال القوة لمعالجة الأزمة، مع التشديد على ضرورة التطبيق الحرفي لتلك القرارات من دون تفاوض أو مساومة، وعارضت بريطانيا أيضاً مبدأ الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية، فكانت مطالبتها بضرورة قيام القوة العسكرية الأمريكية بأداء دورها في المحافظة على النظام الدولي، لقد كانت بريطانيا حريصة على تأكيد تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال لفت نظر الحلف الاطلسي بأنه الجهة التي لابد أن تقوم بالمهمة العسكرية لمعالجة الأزمة، من أجل عدم التضحية بعلاقاتها مع الولايات المتحدة فتميز موقفها عن سائر الدول الاوروبية بالمطالبة بسياسة اطلسية تقوم على التحالف مع الولايات المتحدة بوصفه يعبر عن جوهر موقفها السياسي بغض النظر عن موقعها الجغرافي الأوروبي، وقد شكل هذا التحالف وفي إطاره العام تقليداً ثابتاً في المواقف البريطانية التي تكرس وجودها منذ صعود المحافظين إلى الحكم فازدادت التوجهات

البريطانية ارتباطاً بالخيارات الاستراتيجية الأمريكية[٢٦].(المصدر نفسه, ص٥٧.)

٢-المواقف على المستوى الإقليمي

أ- الموقف العربي

أحدثت عملية اجتياح القوات العراقية للكويت انقساماً كبيراً في الواقع العربي, بعد أن حملت معطياته إلى الصدارة تياراً عريضاً من القوى العربية الرسمية المعادية للخطوة العراقية, والتي كانت

مستعجلة لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق بحيث وفرت غطاء للإدارة الأمريكية من أجل تحريضها لتوجيه مثل تلك الضربة, وهذا ما برز عندما فوت العرب فرصة معالجة الاجتياح العراقي للكويت من خلال الاستعجال بإصدار قرارات القمة العربية المنعقدة في آب ١٩٩٠ التي تشكل الانقسام العربي فيها تجاوزاً لحالة الاختلاف التي كانت قائمة في الأجواء العربية حول بعض الاختيارات السياسية التي تتعلق بالأمن والسيادة والمصالح, ليصبح ذلك الانقسام تعبيراً عن رغبة لدى قسم من العرب المتنفذين في استقبال الجيوش الأمريكية على الأراضي العربية ومشاركتها في الدفاع عن الأمن القومي العربي مما سمي بالخطر العراقي, حتى أن تلك الرغبة دفعت أصحابها للتخلي عن كل الأعراف والقيم والقواعد المرعية في الجامعة العربية, إذ جاء هذا الموقف ملبياً لرغبات مصر وسوريا ودول المغرب العربي عدا ليبيا وجيبوتي والصومال, بحيث أصبحت قراراتها كافية لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع تدخلها الذي شكل عملية التواجد الأمريكي في المنطقة بيئة ملائمة لتنفيذ الإدارة الأمريكية لتوجهاتها القاضية بفرض هيمنتها على المنطقة[٢٧].

(ميثاق خير الله جلود, ، ص٩٧.)

ب- الموقف الإيراني

أدانت إيران الاجتياح العراقي للكويت ودعت العراق للانسحاب من الكويت, فضلاً عن دعوة دول العالم للالتزام بالحظر الاقتصادي, أن الموقف الإيراني هذا جاء ليساعد في حصول التدفق الهائل للقوات الأجنبية إلى الجزيرة العربية, وهذا الموقف نابع من الخلافات التاريخية بين البلدين وعلى أثر حرب شرسة أستمرت ثمان سنوات بينهما انتهت بهزيمة إيران وإذعانها للقرارات الدولية[٢٨].(صالح خلف صالح, المصدر السابق, ص٦٠.)

ج- الموقف (الإسرائيلي)

يعد الموقف (الإسرائيلي) من الاجتياح العراقي للكويت مؤيداً لاستعمال القوة ضد العراق وحسم المواجهة معه عسكرياً, لأن ذلك سيؤدي لتدمير القوة العسكرية والمراكز المدنية الحيوية العراقي, لذا شنت (إسرائيل) حملة إعلامية واسعة ضد العراق من أجل إقناع الدول الغربية بأن العراق وبقية الدول العربية لا يحترمون المواثيق الدولية, لأنها تعتمد على مبدأ القوة لتحقيق أهدافها, الأمر الذي يتطلب دعم (إسرائيل) كونها السند الوحيد للدول الغربية في المنطقة, ووصفت الاجتياح بأنه قد يقود لحرب عالمية ثالثة, وشبهته بالغزو الألماني للنمسا ١٩٣٨, وقد مثلت أزمة الخليج بالنسبة (لإسرائيل) مناسبة استراتيجية, تستطيع من خلالها رسم صورة جديدة للمنطقة, ووضع سياستها المستقبلية لسنوات قادمة[٢٩].(المصدر نفسه, ص٦٠.)

٣- نتائج الأزمة

كانت النتائج المترتبة على الأزمة على جميع المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية أثرت على كل الأطراف المحلية والاقليمية والدولية.

اولاً: النتائج العسكرية:

كان لهذه الحرب تأثير عميق في الجانب العسكري وغيرت من موازين القوى على المستوى الإقليمي وأوجدت ترتيبات عسكرية دولية جديدة في المنطقة أثرت بشكل أو بأخر على استقرارها واستقلالها, وكانت هذه النتائج على جميع المستويات التالية:

١- **المستوى المحلي:**

نتج عنها تدمير البنية العسكرية العراقية والتي كانت تتمتع بقدرات هائلة فور خروجها منتصرة من الحرب العراقية الإيرانية, ودمرت قوتها الجوية وفقدت الكثير من أليتها البرية حيث دمرت (٣٠٠٠) دبابة و(١٤٨٥) مدفع ميدان, وخسرت حوالي نصف فرقها العسكرية والتي كان قوامها قبل الحرب ٤٨ فرقة, وهو الهدف الذي كانت تصبو إليه الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنته على لسان رئيس هيئة الأركان الأمريكية (كولن بأول) إذ قال:" **إن استراتيجيتنا إزاء الجيش العراقي بسيطة, فنحن أولاً سوف نمزقه إرباً إرباً ثم نقتله**", وخسائر كبيرة في البنية التصنيعية العسكرية فضلاً عن قتل آلاف المدنيين الأبرياء بفعل ضربات القوات المتحالفة وتشير بعض التقارير إلى استعمال المواد المحرمة دولياً مثل اليورانيوم وقنابل النابالم وارتكاب جرائم ترقى إلى مستوى جرائم حرب[٣٠](.سيف نصرت, المصدر السابق, ص٤٨.)

وبعد انتهاء الحرب استمرت الجهود الرامية إلى إضعاف القدرات العراقية بتكبيله بمجموعة من القرارات لمنع إعادة بناء قواته العسكرية بالإضافة إلى اتهامه بحيازته للأسلحة البيولوجية والكيمياوية وتم تشكيل العديد من اللجان التفتيشية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الأمم المتحدة للبحث عن الاسلحة العراقية وتدميرها[٣١](عبد الأمير الأنباري١٩٩٧, ص٢٢-٣٨.), والتي كانت فيما بعد من الحجج الرئيسة التي استخدمت لاحتلال العراق.

٢- **المستوى الإقليمي:** إن من الأهداف الرئيسية لهذه الحرب كان تحطيم القوة العسكرية العراقية والتي كانت مؤهلة أن تؤدي دوراً إقليمياً بارزاً, والتي فرضت وجودها في المنطقة مما جعلها تهدد الوجود الصهيوني والمصالح الأمريكية, ولاسيما بعد مطالب العراق بانسحاب القوات الأمريكية من منطقة الخليج لانتفاء الحاجة إليها بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية, وكذلك موقفه المساند للقضية الفلسطينية ورفضه لوجود الكيان الصهيوني في المنطقة، مما انتج عن تدمير هذه القوة خللاً في التوازن العسكري لصالح (إسرائيل), وانفرادها والولايات المتحدة بإجراء ترتيبات معينة مع الدول العربية كل على حده, وسمحت للولايات المتحدة بفرض هيمنتها من خلال جملة من الاتفاقيات الدفاعية مع الدول العربية ومنها السعودية والكويت والإمارات ولمراحل طويلة التي مثلت استعمار جديد غير مباشر للمنطقة[٣٢](.ياسين سويد, ٢٠٠٤, بيروت, لبنان, ص١١٦-١١٧.)

٣- **المستوى الدولي:** ما نتج عن الهيمنة الأمريكية وتحشيدها لدول العالم بتحالف واسع بلغ عدد قواته نحو نصف مليون جندي وسرعة هذه الحرب والأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجية المتطورة التي استعملت فيها؛ جعلت دول العالم تدرك مدى القدرات التي تتمتع بها مقارنة بالدول الأخرى مما أدخل العالم في سباق تسلح جديد وعلى جميع مستويات الأسلحة للوصول إلى التكامل بين قواتها الجوية والبرية والبحرية[٣٣].م(حمد الأطرش, , ١٩٩٢, ص٣٥)

ثانياً: النتائج الاقتصادية

يعدَّ الجانب الاقتصادي من أهم الأسباب التي أدت إلى تسارع أحداث الأزمة وصولاً إلى الحرب وتم استعمال هذه الأداة من قبل بعض الدول لتحقيق مصالح وأهداف معينة ولإيجاد ترتيبات تربط دول المنطقة بالنظام الدولي الجديد, وكانت الآثار الاقتصادية الناجمة لا تقل خطورة عن بشاعة الحرب ذاتها وخاصة على الجانب العراقي, وقد كانت تداعيات الحرب الاقتصادية على المستويات التالية:

١- **المستوى المحلي العراقي:** كان من أهم نتائج الحرب تدمير البنية التحتية العراقية وخاصة الصناعية منها إذ عمدت القوات المتحالفة على تدمير كافة المصانع والموانئ وطرق النقل العراقية والتي شلت الاقتصاد العراقي, وبعد نهاية الحرب قيد العراق بالعديد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن والتي فرضت عليه حضراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً وعسكرياً مستنداً إلى القرار رقم (٦٦١) الصادر في ٦ آب ١٩٩٠ وغيرها من القرارات التي لم يشهد التأريخ لها مثيل, وبما أن الاقتصاد العراقي أحادي الجانب باعتماده على الريع النفطي، فقد أدى الحضر المفروض على النفط العراقي إلى عجز الموازنة العراقية عن تحمل أعباء استيراد السلع والخدمات الضرورية والإيفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية ذلك ما جعله تحت مطرقة الولايات المتحدة الأمريكية المشرعنه بقرارات مجلس الأمن وسندان الدولة المجاورة المتحالفة معها الذي أجبره على الانصياع لقرارات مجلس الأمن للتخفيف عن كاهل الشعب الذي عانى من الآثار الناجمة عن تدهور الاقتصاد[٣٤].(علي الصبح, المصدر السابق, ص١٧٥.)

٢- **المستوى الإقليمي:** إن توقف ضخ النفط العراقي بعد نهاية الحرب أدى إلى عجز في السوق العالمية وارتفاع سعر البرميل إلى ما يقارب ٤٠ دولار مما دفع الولايات المتحدة إلى تشجيع دول الخليج إلى زيادة صادراتها النفطية والذي أدى إلى انخفاض الأسعار العالمية مما زاد من محنة الاقتصاد العراقي وإيجاد عجز كبير في الموازنات المالية للدول العربية فضلاً عن تحملها الجزء الأكبر من اعباء العمليات الحربية لقوات التحالف والتي بلغت ارقام هائلة, ووجهت الدول العربية أغلب ميزانياتها لشراء الاسلحة وتطوير منظوماتها العسكرية وبذلك أصبحت دول الخليج سوقاً للسلاح الأمريكي[٣٥].(حافظ برجاس, المصدر السابق, ص٣٠٥.)

٣- **المستوى الدولي:** لقد تحقق نتيجة لهذه الحرب الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية وهو السيطرة على مصادر الطاقة واستمرارية تدفق النفط إلى الغرب وبالأسعار التي تحددها بسيطرتها على

منظمة اوبك وقضائها على أية قوة اقتصادية محتملة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في المستقبل بالاعتماد على الورقة الاقتصادية وخاصة النفطية منها كما حدث في عام ١٩٧٣, وكذلك ضمان التواجد العسكري الأمريكي الدائم في هذه المنطقة الحيوية وجعلها سوقاً للسلع الاقتصادية الغربية و(الإسرائيلية)[٣٦]. (المصدر نفسه, ص٣١٧.)

إن فرض العقوبات الاقتصادية لم يؤثر على العراق فحسب بل على كثير من دول العالم والتي كانت تربطها علاقات اقتصادية وتجارية هامة معه, وحتى أثرت على قطاع العمالة الوافدة سواء في العراق والكويت أو في دول الخليج والتي كانت تدر ارباحاً مالية كبيرة لدولها.

ثالثاً: النتائج السياسية

جاء الاجتياح العراقي للكويت بعد العديد من الظروف والتغيرات التي مر بها العالم وانعكس تأثيرها بشكل أكبر على الشرق الأوسط, وفي قلبه الخليج العربي خاصةً, فبعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وفشل (أيدولوجيته) الشيوعية أحدث فراغاً في التفكير والتنظير الأيديولوجي لعدد من البلدان والتي كانت تستند على القوة والنظرية السوفيتية, وعجز الأنظمة العربية عن مواجهة هذه التغيرات، فضلاً عن فشل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ورابط الأخوة بين البلدان العربية عن مواجهة الخلافات البسيطة باعتمادها على دعم الأطراف الأخرى التي استغلت الموقف لردم وطمس كل مشروع يهدف إلى توحيد الموقف العربي باتجاه تحقيق الوحدة العربية أدى كل ذلك إلى انهيار كل أمل في ظهور مثل هذا المشروع ولاسيما بأن هذا الحدث جاء من الطرف الذي يعتمد عليه في تحقيق الوحدة بوصفه الطرف الأقوى, لذلك سنتناول نتائج الحرب على المستوى السياسي وكالآتي:

المستوى المحلي: كان من أهم نتائج نهاية الحرب في ٢٨ شباط ١٩٩١ هو استغلال الولايات المتحدة الأمريكية والإسرائيلية لهذا الحدث لتصوير العراق دولةً مهددةً للسلم والأمن الدوليين والراعية للإرهاب, واستخدامها لألتها الإعلامية الضخمة لإحداث شروخ في المجتمع العراقي وزرع الفتنة بين أبناءه, وزيادة العمل المخابراتي ومن خلال العديد من المؤسسات لزرع الكثير من القيم والأفكار الغربية عن المجتمع العراقي, وأيضاً استعملت سياسة الاحتواء اتجاه كل من العراق وايران في الوقت نفسه والهادفة لاحتواء البلدان التي تعارض مصالحها في الشرق الأوسط بإنهائها من الداخل[٣٧].(سيف نصرت توفيق, المصدر السابق, ص٥٢.)

المستوى الإقليمي: شكلت عملية الاجتياح العراقي للكويت في آب ١٩٩٠ عبئاً على المشروع القومي العربي المثقل بالأعباء والأزمات, وكان مفاجئة أحرجت الجماهير العربية فلم يكن يتصوروا إن الدولة القائدة للمشروع القومي العربي في تلك الفترة والمطلقة لبنود الإعلان القومي والمتضمن في بنوده حرمة استعمال القوة في حل المنازعات العربية, وإدانة ومواجهة من يستخدمها, تلك الدولة

القومية كانت هي أول من لجأ إلى الاستعمال العسكري لضم دولة عضواً في الجامعة العربية والأمم المتحدة[٣٨].(أحمد يوسف أحمد, ١٩٩٦, ص٥٧ وما بعدها.)

وفي مؤتمر القاهرة ظهر واضحاً الانقسام العربي بين مؤيد ورافض لحرب التحالف, وكانت النتيجة التدخل الدولي وفرض عقوبات على العراق ضمن الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وبذلك فقد العراق مكانته الريادية في هذا المشروع, فمن خلال فعل الاجتياح وردود الأفعال العربية التي لم تتوقف عند حدود الإدانة, بل الاستنجاد بالولايات المتحدة, التي كان العروبيون أجمع يعدَّوها العدو الأول لمشروعهم لضرب العراق، ومشاركتها عملياً في تدمير العراق لمساهمتها الفعلية في الجهد العسكري الذي لم يتوقف عند تحرير الكويت[٣٩].(أياد عبدالكريم مجيد جامعة بغداد, ص١٠)

وبعد فقدان المشروع العربي لركائزه وقياداته عملت الولايات المتحدة و(إسرائيل) على عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية لترسيخ وجودها والإبقاء على وضع التمزيق للدول العربية لصالح (إسرائيل) والعمل على ربط المجتمعات العربية بالدول الغربية من خلال الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية.

٣. **المستوى الدولي:** تمثلت النتائج الدولية على الصعيد السياسي ببروز دور الولايات المتحدة سواء بشكل منفرد أو بتحالفها مع دول أخرى, واستغلالها للمنظمات الدولية لتحريكها وفقاً لمصالحها كونها تمتلك اليد الطولى فيها مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير منظمة التجارة العالمية، وذلك باستعمال نفوذها لإرغام الدول على السير في فلكها واضفاء شرعية دولية على افعالها, وبذلك وعن طريق هذه القنوات حركت "عملية السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعقد مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وغيرها من الاتفاقيات الثنائية التي ثبتت الوجود الصهيوني في المنطقة[٤٠].(أياد عبدالكريم مجيد، المصدر السابق، ص١١)

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الأهداف التي خطت استراتيجيتها للوصول إليها، وهي تدمير القوة العسكرية العراقية وحماية منابع النفط في الخليج العربي وجعله سوقاً حرة لتصريف منتجاتها بتكريس الوجود الأمريكي في هذه المنطقة، والأهم حماية الكيان الصهيوني ومنع صعود أي قوة يمكن مستقبلاً أن ترجح كفة التوازن لصالح القومية العربية والاسلامية, ولذلك استمرت بتكبيل العراق بعدد هائل من قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفرض عقوبات عسكرية واقتصادية عليه, واتهامه بحيازة أسلحة الدمار الشامل وراعي للإرهاب وبالتالي مهدد للسلم والأمن الدوليين والتي اتخذت جميعها حججاً لاحتلاله في ٩ نيسان ٢٠٠٣.

الخاتمة والاستنتاجات

شكل الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩١, مسوغاً وفرصة سانحة للتدخل الأمريكي المباشر في شؤون الشرق الأوسط التي لها أهمية كبيرة من خلال الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به وحجم احتياطات الهائلة من النفط الكامنة داخل اراضيه, ومن ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣ الذي أدى إلى نتائج خطيرة على المستويين الاقليمي والدولي, وإدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية العراق وإن السيطرة عليه يعني السيطرة على منطقة الخليج التي هي قلب منطقة الشرق الأوسط, وتتمثل ابعاد الاجتياح العراقي للكويت من أسباب تاريخية تتعلق بعائدية الكويت إلى العراق خلال الدولة العثمانية, واسباب اقتصادية تتعلق بالديون المترتبة على العراق لصالح الكويت, جراء الدعم الكويتي المقدم للعراق خلال الحرب العراقية الإيرانية, وأخرى تتعلق بزيادة الإنتاج النفطي الكويتي, واسباب جغرافية تتعلق بمشاكل ترسيم الحدود بين البلدين, كما أن حدوث التحول في السياسة الخارجية الأمريكية بين حالة التعاون والعلاقات السلمية والجهود الدبلوماسية في العلاقات مع العراق, وفقاً للتوجيهات الأمريكية بين حالة التعاون والعلاقات السلمية والجهود الدبلوماسية في العلاقات مع العراق, وفقاً للتوجهات الأمريكية المبنية على مبدأ نيكسون في التأثير بالقوة الاقتصادية والانتقال إلى سياسة الاحتواء, ثم التحول إلى سياسات معاكسة تقوم على مبدأ كارتر الذي يفرض استعمال القوة تجاه المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط, ثم أن الاحتلال قد ادى إلى السماح للدول الاقليمية بالتدخل في الشأن العراقي, كالتدخل الإيراني والتركي من الجوار غير العربي, والتدخل (الإسرائيلي) الذي مارس نوعاً من التدخلات لأغراض استراتيجية والقضاء على القوة العسكرية العراقية باعتبارها رائدة القومية العربية ومصدر التوازن في الصراع العربي (الإسرائيلي) والمدافع عن القضية الفلسطينية, لذلك تم استغلال الخلافات العراقية الكويتية بالاتجاه الذي قوض الأمن القومي العربي وانهى حلم الوحدة العربية وزاد من حالات الانقسام ورسخ الوجود الغربي في المنطقة واخل بالتوازن الاقليمي لصالح إيران والكيان الصهيوني.

المصادر

1) Musharraf Wasmi Muhammad, Kuwait's foreign policy in the Arab region 1961-1983, Master's thesis, University of Baghdad, College of Political Science, 1984, p. 57.
2) Musharraf Wasmi Muhammad, previous source, p. 57.
3) Habib Al-Rahman, The War of Liberation of Kuwait: Its Roots and Components, Publications Company for Distribution and Publishing, 1st Edition, Beirut 1999, p. 27.
4) Aziz Jabr Shayal, Iraqi-Kuwaiti Relations, Political and International Journal, Al-Mustansiriya University, Faculty of Political Science, p. 27
5) Mohamed Barakat, Arab border problems, psychological causes and negative effects, Atlas for Publishing and Media Production, 1st Edition, Cairo, 2005, p 137. Mohsen Muhammad Al-Arabi, Nouri Pasha Al-Saeed from beginning to end, Dar Al-Arabiya for Expanders, 1st Edition, Beirut, 2005,
6) p 414. Martha Dukes, The Kuwait Crisis: Kuwaiti-Iraqi Relations 1961-1963, Dar An-Nahar, Beirut, 1983, p. 29.
7) Sarhan Ghulam Hussein, Means of Normalizing Iraqi-Kuwaiti Relations, Journal of Studies and Research of the Arab World, No. 17, p. 79.))
8) Mohsen Muhammad al-Arabi, Ibid., p. 420.
9) Sarhan Ghulam, Ibid., p. 81.
10) Dhafer Muhammad Al-Ajmi, Gulf Security, Development and Problems from the Perspective of Regional and International Relations, Center for Arab Unity Studies,
11) 1st Edition, 2006, p. 296. Ibid.
12) Iraqi-Kuwaiti Relations between Yesterday and Today, Al-Ittihad Newspaper, 2005, available at www. The union. Com
13) Fatima Hussein Salloumi, Essam Kazem Abdul Redha, The Historical and Political Development of the Iraqi-Kuwaiti Border Crisis 1980-1990 and Future Prospects, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, No. 41, p. 254.
14) Khairallah Jaloud Charter, Future Prospects for Iraqi-Gulf Relations in the Political Field, Sixth Scientific Conference of the Center for Regional Studies, University of Mosul, 2009, p. 96.
15) Musa Makhoul, Encyclopedia of War and Regional Crises in the Twentieth Century - Asia - Bisan for Publishing and Media Distribution, 2nd Edition, Beirut, 2006, pp. 410-411.
16) Ali Al-Subh, Regional Conflicts in the Half Century 1945-1995, Dar Al-Manhal Lebanese, 2nd Edition, 2006, p. 168.
17) Khaled Al-Nuaimi, International Conflict after the Cold War, Kiwan for Printing, Publishing and Distribution, 1st Edition, 2009, p.
18) 141. Saif Nusrat Tawfiq, The American War on Iraq, Dar Rawafed for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, 1st Edition, 2014, p. 39.
19) Hafez Barjas, The International Conflict over Arab Oil, Bisan for Publishing and Distribution, 1st Edition, 2000, Beirut, Lebanon, p 307.
20) For the full text of Resolution 678, see: UN website WWW.un.org\Arabic\docs.scoucil\scred
21) Wikipedia, the free encyclopedia.

22) Saleh Khalaf Saleh, The Effects of the Iraqi Invasion of Kuwait on American Relations (1988-2008),
23) Master's Thesis, Middle East University for Graduate Studies, Faculty of Political Science, 2010,
24) p. 50. Saif Nusrat Tawfiq, Ibid., pp. 41-42.
25) Saleh Khalaf Saleh, previous source, p
26) . 57. Ibid., p. 57.
27) Khairallah Jaloud Charter, Ibid., p. 97
28) . Saleh Khalaf Saleh, previous source, p. 60. Ibid., p. 60.
29) Saif Nusrat, Ibid., p. 48.
30) Abdul Amir Al-Anbari, The United Nations Sanctions System: The Case of Iraq, Al-Muqidal Al-Arabi, 1997, pp. 22-38.
31) Yassin Sweid, Foreign Military Presence in the Gulf: Reality and Options, Center for Arab Unity Studies,
32) 1st Edition, 2004, Beirut, Lebanon, pp. 116-117.
33) Muhammad Al-Atrash, The Gulf Crisis, its Roots and American Sovereignty Towards it, Al-Mustaqbal, No. 155, 1992, p. 35.
34) Ali Al-Subh, previous source, p. 175. Hafez Barjas, Ibid., p. 305.
35) Ibid., p. 317. Saif Nusrat Tawfiq, previous source, p. 52.
36) Ahmed Youssef Ahmed, The Arab National Movement and the Necessity of Self-Interface, Intellectual Symposium: The Gulf Crisis and its Repercussions on the Arab World, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, Beirut, 1996, p. 57 and beyond.
37) Ayad Abdul Karim Majeed, Asraa Ahmed Jiyad,
38) Arab Relations 1990-2009 and their future prospects, International Political Journal, University of Baghdad, p. 10.
39) Ayad Abdul Karim Majeed,
40) previous source, p. 11